

# الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عربان : السبت ٦ شوال سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٨٣ م العدد ٣١٦٤

## الفهرس

صفحة	
١١٤٨	نظام رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٨٣ نظام رسوم طلبات التوصيل واجور الانتفاع بالهاري العامة في منطقة امانة العاصمة .
١١٥٠	نظام تصديق الشهادات العلمية
١١٥٣	نظام معدل لنظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات داخل المناطق البلدية .
١١٥٤	نظام قواعد السير والمرور على الطرق
١١٦٢	تعليمات رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٨٣ تعليمات النوام والامتحانات والمطل للمدارس وكليات المجتمع
١١٦٥	صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
	قرار رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٨٣

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأصول

## نظام رسوم طلبات التوصيل واجور الانتفاع بالمجاري العامة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبمقتضى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣ / ٦ / ٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم «٢٨» لسنة ١٩٨٣

### نظام رسوم طلبات التوصيل واجور الانتفاع بالمجاري العامة

في امانة العاصمة

صادر بالاستناد الى المادة ٢٨ من قانون  
سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة  
العاصمة رقم « ٤٨ » لسنة ١٩٧٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام رسوم طلبات التوصيل واجور الانتفاع بالمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٨٣ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ . يستوفى من المالك الذي يربط عقاره بالمجاري العامة رسم توصيل مقداره ٢٥ ٪ من صافي قيمة الاجار السنوي للعقار كما تم تقديره من قبل الجهات المختصة .

ب . يستوفى من اي بناء يضاف على العقار ويطلب ربطه بالمجاري الخاص له رسم قدره ٢٥ ٪ من صافي قيمة الاجار السنوي للبناء المضاف الجديد كما يتم تقديره من قبل الجهات المختصة .

ج . اذا لم تكن القيمة الاجارية الصافية لاي عقار قد تم تقديرها وفق احكام الفقرة (ا) من هذه المادة فتقدر من قبل لجنة يمينها مدير عام السلطة تتألف من ثلاثة من موظفي السلطة لا تقل درجة اي منهم عن الرابعة ويستوفى من مالك العقار ما يعادل ٢٥ ٪ من ذلك التقدير امانة على حساب الرسوم التي تستحق عليه بعد اجراء التقدير النهائي للقيمة الاجارية الصافية للعقار من قبل الجهات المختصة وتتمحاسبته بعد ذلك على اساس هذا التقدير .

المادة ٣ - يستوفى من المالك رسم طلب توصيل عقار بالمجاري العامة على النحو التالي :-

- |                                 |            |
|---------------------------------|------------|
| ١ . منطقة تنظيم سكن             | ١٠ دنانير  |
| ب . منطقة تنظيم سكن             | ٥ دنانير   |
| ج . منطقة تنظيم سكن (ج) و - «د» | ٣ دنانير   |
| المناطق التجارية والصناعية واي  | ٢٥ ديناراً |
| منطقة اخرى غير ما ذكر اعلاه     |            |

المادة ٤ - يستوفى من مشغل اي عقار مهما كانت الصفة التي يشغل بها العقار المتصل بالمجاري العامة لقاء الانتفاع به بمشروع المجاري العامة ٣٠ ليرة عن كل متر مكعب من مقطوعة المياه التي يستهلكها في كل سنة من تاريخ بدء العمل به .

المادة ٥ - يلغى « نظام رسوم طلبات التوصيل واجور الانتفاع بالمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ » .

### الحسين بن طلال

١٩٨٣/٦/٨

رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران	وزير المالية سالم مساعده	وزير السياحة والاثار وزير الثقافة والشباب ووزير الاعلام بالوكالة معن ابو نوار
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير الواسلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المظني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التربية والتعليم بالوكالة حكيت المساكنت
وزير الداخلية ووزير العمل بالوكالة احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور
	المهندس عوني المصري	

## نظام تصديق الشهادات العلمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناءً

على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٨٣

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٣

### نظام تصديق الشهادات العلمية

صادر بمقتضى المادة ١١٧ من قانون التربية

والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام تصديق الشهادات العلمية لسنة ١٩٨٣ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية التي وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم يدل القيد على غير ذلك :

الوزارة	وزارة التربية والتعليم .
الدائيرة	دائرة التربية والتعليم في المحافظة .
المكتب	اي مكتب للتربية والتعليم في الدائرة .
الشهادة العامة	دبلوم كلية المجتمع وشهادة الدراسة الثانوية العامة
الشهادة العلمية	واية شهادة تمنحها أو منحها الوزارة نتيجة امتحان عام .
	الشهادة العامة والشهادة المدرسية واية وثيقة تبين
	المستوى العلمي لصاحبها وتكون صادرة عن المؤسسات
	التعليمية على اختلاف مستوياتها .

المادة ٣ - تصدق الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية داخل المملكة وفق القواعد التالية :

أ . تصادق الوزارة على صحة المعلومات في الشهادة العامة التي تصدرها الوزارة والشهادة العلمية التي تصدرها كليات المجتمع والمدارس الحكومية والخاصة اذا ما توافرت لديها القيود والسجلات اللازمة لذلك .

ب . تصادق الوزارة على صحة التوقيع والخاتم في الشهادة العلمية التي تصدرها الجامعات الاردنية او المؤسسات التعليمية التابعة لوزارات ودوائر حكومية اخرى او كليات المجتمع والمراكز التابعة لدائرة التعليم بوكالة الفوت الدولية بعد المصادقة على صحة المعلومات في تلك الشهادة من الجهة ذات العلاقة .

ج . تصادق الدائرة أو المكتب على صور الشهادات العامة وكشوف العلامات الخاصة بتلك الشهادة بعبارة « صورة طبق الاصل » .

د . تصادق الدائرة أو المكتب على صحة المعلومات في الشهادة العلمية التي تصدرها المدارس الحكومية والخاصة التابعة لها .

هـ . تصادق الدائرة أو المكتب على صحة التوقيع والخاتم في الشهادة العلمية التي تصدرها المدارس التابعة بوكالة الفوت الدولية بعد المصادقة على صحة المعلومات فيها من مراتب التعليم في الوكالة .

و . تصادق الدائرة أو المكتب على الشهادة التي تمنحها المراكز الثقافية بعبارة « ان مركز ..... من المراكز الثقافية المرخصة في المملكة والدائرة / المكتب غير مسؤول / مسؤول عن محتويات هذه الشهادة » .

ز . تكون مصادقة وزارة الخارجية على الشهادة العلمية وصورها على صحة توقيع وخاتم الوزارة أو الدائرة أو المكتب .

المادة ٤ - تصدق شهادة حسن السلوك على صحة التوقيع والخاتم من الوزارة اذا صدرت عن كلية مجتمع ، ومن الدائرة أو المكتب اذا صدرت عن مدرسة

المادة ٥ - تصدق الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية خارج المملكة وفق القواعد التالية :

أ . يصادق المستشار الثقافي الاردني خارج المملكة على صحة توقيع وخاتم الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم الجامعي وغيره في البلد الذي يظل المملكة فيه وتصادق الوزارة على صحة توقيع وخاتم المستشار .

ب . في حالة عدم وجود مستشار ثقافي اردني في بلد ما تصادق البعثة الدبلوماسية الاردنية على صحة توقيع وخاتم وزارة الخارجية في ذلك البلد ، على ان تكون الشهادة بمصدقة من الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم الجامعي وتصادق وزارة الخارجية الاردنية على صحة توقيع وخاتم البعثة الدبلوماسية . وتصادق الوزارة على صحة توقيع وخاتم وزارة الخارجية .

ج . في حالة عدم وجود بعثة دبلوماسية اردنية في بلد ما تصدق الشهادة من وزارة الخارجية فيه ومن احدى سفاراته في احدى البلدان ومن المستشار الثقافي الاردني في هذا البلد او البعثة الدبلوماسية الاردنية فيه ويشترط في هذه الحالة ان تكون الشهادة بمصدقة اصلا من الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم الجامعي في ذلك البلد .

د . اذا تعذر تصديق الشهادة حسبما جاء في الفقرات السابقة فيمكن تصديقها من الوزارة مباشرة بعد الاقتناع التام بصحتها وبالمسورة التي تراها مناسبة .

المادة ٦ - تصدق الشهادة العلمية التي يمنحها افراد يصنفهم الشخصية .

المادة ٧ - تعد المؤسسات التعليمية داخل المملكة جداول علامات طلابها على النحو التالي :

أ . تعد كليات المجتمع الحكومية والخاصة جداول علامات طلابها على ثلاث نسخ ويصادق عليها مدير كليات المجتمع في الوزارة ، ويعد نسخة منها بعد ذلك للكلية ويحتفظ كل من قسم تصديق الشهادات وقسم التسجيل في الوزارة بانبسدي النسختين الباقيتين .

ب . تعد المدارس الثانوية والاعدادية الحكومية والخاصة ومراكز التدريب الحرفي جداول علامات طلابها على ثلاث نسخ ويصادق عليها مدير المكتب ويعد احداها بعد ذلك الى المدرسة ويحتفظ قسم الامتحانات في المكتب بالنسخة الثانية ، اما النسخة الثالثة فتسلم الى قسم الامتحانات في الدائرة .

ج . تعد المدارس الابتدائية الحكومية والخاصة جداول علامات طلابها على نسختين ويصادق عليها مدير المكتب ويعد نسخة منها يمسكها مدير المكتب ويحتفظ قسم الامتحانات في المكتب بالنسخة الثانية .

د . تحتفظ المؤسسات التعليمية التابعة للوزارات في الدوائر الحكومية الاخرى بجداول علامات طلابها .

هـ . تحتفظ دائرة التعليم بوكالة الفوت الدولية بجداول علامات طلاب الكليات والمراكز التابعة لها بينما يحتفظ مراقب التعليم بوكالة الفوت بجداول علامات طلاب المدارس التابعة لمنطقته .

و . تنظم المصدقة المدرسية على نسختين باستعمال الكربون ذي الوجهين تحملا رقما رسميا

المادة ٨ - المصدقات المدرسية :

أ . تنظم المصدقة المدرسية على نسختين باستعمال الكربون ذي الوجهين تحملا رقما رسميا وتاريخا ، تعطى الاولى منها لصاحب العلاقة ويحتفظ بالثانية في المدرسة التي اصدرتها .



ب . تكتب المصدقة أما بخط اليد أو الآلة المطبوعة فقط ويذكر فيها اسم صاحبها كاملاً واسم المدرسة والصف والسنة الدراسية والنتيجة ( ناجح ، مكمل ، راسب ) أو ناجح أو راسب بعد فحص الأكمال ، أو اكتفى بتعليقه مع ذكر السبب في ذلك ولا يجوز بأي حال الشطب أو الحك فيها .

ج . توقع المصدقات المدرسية بخط اليد ولا يسمح باستعمال الخاتم للتوقيع .

المادة ٩ - احكام عامة .

١ . عند المصادقة على صور الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية داخل المملكة بعبارة ( صورة طبق الاصل ) يجب إبراز الاصل مصدقاً .

ب . يجوز المصادقة على صور الشهادة العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية خارج المملكة بعبارة ( صورة طبق الاصل ) عند إبراز صورة عن تلك الشهادة مصدقة وفق ما جاء في الفقرات ( ١ ، ب ، ج ) من المادة ٥ من هذا النظام

ج . قسم تصديق الشهادات في الوزارة وقسم الامتحانات في الدائرة والمكتب هي نقط الانتماء المخولة بالتصديق على الشهادات العلمية وصورها وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ١٠ - الحالات التي لا تنطبق عليها احكام هذا النظام تحال الى لجنة التخطيط والتنسيق في الوزارة لبحث فيها .

المادة ١١ - ينفي نظام تصديق الشهادات العلمية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ .

### الحسين بن طلال

١٩٨٣/٦/٨

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار وزير الاعلام بالوكالة معن ابو نوار	وزير المالية	رئيس الوزراء وزير الدفاع
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات	وزير المعدل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التنوين	وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المكي	وزير الصحة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التربية والتعليم بالوكالة حكيت السكاك
وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة احمد مبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن الموهني	وزير الاشغال العامة المهندس موني المصري
		وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور

### نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وينشاء  
على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٨٣  
تأمر بوضع النظام الاتسي :-

نظام رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣

### نظام معدل لنظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات داخل المناطق البلدية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات داخل المناطق البلدية لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من ١ - ١ - ١٩٨٤ .

المادة ٢ - تعدل المادة ٨ من النظام الاصلي باضافة الفقرة ( د ) التالية اليها :  
د - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ان ينقل اياً من هذه البلديات من فئة الى فئة اخرى .

المادة ٣ - يعدل جدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلي على الوجه التالي :  
١ . بالغاء البند ١ من الفقرة ( ا ) منه والاستعاضة عنه بما يلي :-

١ - عن كل وحدة سكن  
بشغولة على وجه الاستقلال ١٢ - ٨ - ٤ -

ب . بالغاء نص الفقرة ( ب ) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
٢٠ ٪ من رسم رخصة المهنة ويستوفي مند اصدارها او  
تجديدها على ان لا يقل عن رسم الوحدة السكنية التي  
يقع المحل في منتها .

### الحسين بن طلال

١٩٨٣/٦/٥

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الاعلام معن ابو مودة	وزير المالية	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار
وزير المعدل	وزير المواصلات	وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم
وزير الزراعة	وزير التنوين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات
وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية كامل الشريف	وزير الخارجية	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المكي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التربية والتعليم بالوكالة حكيت السكاك	وزير الصحة	وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة احمد مبيدات
وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	وزير الاشغال العامة المهندس موني المصري	

## نحو السير للمركبات في المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبإشـاء

على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦

نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣

### نظام قواعد السير والمرور على الطرق

صادر بموجب المادة ٧٧ من قانون السير

رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام قواعد السير والمرور على الطرق لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتمد التعاريف الواردة بقانون السير لغايات هذا النظام وتكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

طريق المركبات	: قسم الطريق المخصص لسيير المركبات
المسرب	: اي جزء من الاجزاء الطولية للطريق التي يسمح كل منها بمرور صف واحد من المركبات المتتابعة .
السائق	: الشخص الذي يتولى قيادة المركبة
المشاة	: الاشخاص الذين يسيرون على اقدامهم ويعتبر في حكمهم الاشخاص الذين يدفعون او يجرون دراجة او عربة اطفال او عربة مريض او معوق او عربة يد ذات عجلة واحدة .
التوقف	: وقوف المركبة لفترة زمنية محددة تستلزمها ضرورات السير او نزول وركوب الاشخاص او تفريغ وتحميل البضائع .
التوقف ( الانتظار )	: بقاء المركبة في مكان لفترة زمنية محددة او غير محددة لغير الاسباب اللازمة للتوقف وفي غير حالات الوقوف لتجنب التعارض مع مستعمل اخر للطريق او تجنب عائق او تطبيق أنظمة المرور .
خط نقل الركاب	: الطريق المعين لسيير وسائل نقل الركاب العمومية .
طريق المشاة	: جزء من الطريق المخصص لسيير المشاة بما في ذلك الرصيف واماكن العبور المهيئة بخطوط او شواخص تمكنهم من الانتقال من جانب الى اخر من الطريق والجسور والاتفاقي المخصصة للمشاة .

المادة ٣ - يلتزم السائق بقيادة مركبته على الجهة اليمنى من الطريق وفي حالة تعدد المسارب يلتزم السائق بالسير في المسارب المحددة ويتناسب وسرعة مركبته ويخصص للمسرب الايمن لسيير المركبات ذات السرعة الاعلى .

المادة ٤ - على سائق المركبة ان يلتزم الجانب الايمن من اتجاه الطريق في الحالات التالية :  
١ - عند الرغبة في الانتقال الى طريق اخر يقع على يمينه .

- ب . في حالة السماح للمركبات القادمة من الخلف بتجاوز مركبته  
ج . في حالة اقترابه من المنعطفات او من رؤوس المرتفعات .  
د . اذا كانت سرعة مركبته تقل عن الحد الأقصى للسير المسموح به على الطريق .

المادة ٥ - على سائق المركبة عند استخدامه للطريق الرئيسية مفصولة الاتجاهات عدم التوقف بمركبته على مسارب الطريق الا في الامكن المعدة لذلك وعدم الرجوع بها للخلف او الدوران يسارا الا في الامكن المحددة .

المادة ٦ - لا يجوز لسائقي المركبات :

- ا . ايقاف محركات مركبتهم عن الدوران في المنحدرات او لمصل اجهزة الحركة بقصد تسييرها بقوة اندفاعها .  
ب . اختراق المواكب الرسمية وصفوف الجند والطلبة والفرق الرياضية والجنارات والمسيرات المسموح بها .

المادة ٧ - لا يجوز لسائقي الدراجات الآلية :

- ا . قيادتها بدون مسك مقود الدراجة بيديه او باحدهما في حالة اعطاء اشارة يدوية .  
ب . نقل اشخاص آخرين على الدراجة اذالم تكن مرخصة لذلك الغرض .

المادة ٨ - مع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا النظام يجري التجاوز بالمركبة من الجانب الايسر للمركبة المتقدمة عليها وعلى السائق قبل الشروع بالتجاوز التقيد بما يلي :-

- ا . مراعاة اشارة الطرق  
ب . التأكد من ان الطريق مكشوف امامه لمسافة كافية للتجاوز .  
ج . تنبيه مستعملي الطريق المراد تجاوزه بمشارة ضوئية او يدوية او استخدام جهاز التنبيه الصوتي والتأكد بانهم قد استجابوا لهذا التنبيه .  
د . الابتعاد اثناء التجاوز عن مستعملي الطريق الذين يجري تجاوزهم بمسافة امان جانبية كافية .  
هـ . تخفيف سرعة مركبته عند تجاوز الحافلات وسيارات الركوب الموقفة لا نزال الركاب منها وذلك لتفادي اي حادث قد يقع بسبب قطع اولئك الركاب للطريق في مسار التجاوز .

المادة ٩ - لا يجوز للسائق تجاوز المركبات الاخرى بمركبته او تخطيها والدخول في الاتجاه الاخر في الحالات التالية :-  
ا . عند المنعطفات ورؤوس التلال والطرق الزلقة والساحات الدائرية وبالقرب من ممرات عبور المشاة .

- ب . بالقرب من تقاطع الطرق او تقاطع خطوط السكك الحديدية .  
ج . عند تقني مدى الرؤية بالطريق لمواهب طبيعية او طارئة .  
د . عن رتل متوقف من السيارات بسبب تعطل حركة السير او لتوقف الرتل بسبب وجود اشارة في الطريق بذلك .

- هـ . تجاوز الخطوط الطولية المتصلة في الطرق او الممنوع التجاوز فيها بموجب شواخص .  
و . على الجسور والاتفاقي .  
ز . عن السيارات المتقدمة التي تسير بسرعة يتعذر معها اتمام عملية التجاوز او كانت تقوم بذاتها بتجاوز مركبة اخرى او اذا كانت مركبة اخرى تسير في الخلف قد باشرت في التجاوز على ان ياخذ في الاعتبار في جميع حالات التجاوز الفرق بين سرعة مركبته وسرعة المركبات الاخرى التي يتخطاها او يقابلها .

- ح . اذا كانت حركة السير من حوله لا تسمح بعملية اتمام التجاوز بامان .  
ط . عن القطارات او الحافلات او سيارات الركوب المتوسطة اثناء وقوفها لنزول او صعود الركاب من الجانب الذي يتم منه النزول او الصعود .

كل من أشعل



- ي . عندما يعطي سائق المركبة المتقدمة إشارة بعدم التجاوز .  
ك . في الأماكن المحظورة فيها التجاوز طبقا لتعليمات السير .

المادة ١٠ - على السائق المتجاوز أن يعطي الإشارة الضوئية اللازمة معلنا انتهاء التجاوز وأن يلتزم بمساره بعد انهاء عملية التجاوز .

المادة ١١ - يترتب على السائق المراد تجاوزه تسهيل عملية التجاوز بما في ذلك الالتزام باقصى البين من الطريق وعدم زيادة سرعة مركبته وتخفيف سرعتها اذا اقتضى الوضع ذلك .

المادة ١٢ - يسمح بالتجاوز للمركبة عن يمين المركبة المتقدمة عليها في الحالتين التاليتين : -

- ١ . في حالة اعطاء سائق المركبة المراد تجاوزها إشارة على تحول مساره الى اليسار .  
ب . اذا كان الاتجاه يحتوي على أكثر من مسربين شريطة أن يتأكد السائق المتجاوز أن انتقاله من مسرب لآخر لا يسبب خطر للآخرين وأن ينبه الى ذلك بإشارة ضوئية أو يدوية .

المادة ١٣ - ١ . على سائق المركبة عند تقاطعه مع مركبة أخرى أن يسمح لها بالمرور وذلك بتخفيف سرعة مركبته والاقتراب بها من الحافة اليمنى من الطريق بقدر الامكان .  
ب . لا يجوز لأي مركبة أن تشغل أكثر من نصف الطريق في حالة تقاطعها مع مركبة أخرى .

المادة ١٤ - اذا التقت مركبتان في طريق لا يكفي عرضهما لمرورها معا بسبب وجود عائق على المسار الايمن المخصص لاحدهما من الطريق فعلى سائقيهما أن يفسحا للمرور للمركبة المتقدمة له والتي يكون المسار الايمن المخصص لها حرا ولو اضطر سائق المركبة الاولى للتوقف .

المادة ١٥ - على سائق المركبة عند اقترابه من تقاطع طرق التقيد بما يلي :

- ١ . توخي الدقة والحذر التامين طبقا للظروف المحيطة به .  
ب . أن يفرد مركبته بالسرعة المناسبة بحيث يتمكن من إيقافها على تقاطع الطرق بصورة عادية ليسمح بمرور المركبات التي لها اولوية المرور .  
ج . أن يحدد مسبقا المسرب الذي سيسلكه ويلتزم به وذلك قبل بلوغه تقاطع الطرق بمسافة كافية .  
د . أن يحدد الاتجاه الذي سيسلكه بمركبته في التقاطع وذلك باستعمال الاشارة الضوئية أو اليدوية الدالة على ذلك الاتجاه .

المادة ١٦ - اذا كان تقاطع الطرق منظما بواسطة شرطي مرور فعلى السائق عدم المرور بمركبته الا عندما يسمح له الشرطي بذلك وبالاتجاه الذي يوجهه اليه .

المادة ١٧ - اذا كان تقاطع الطرق منظما بإشارة ضوئية فعلى السائق التقيد بما يلي :

- ١ . الوقوف بمركبته قبل الخط المخصص لذلك في حالة ظهور الضوء الاحمر .  
ب . الاستعداد للحركة بمركبته في حالة ظهور الضوء الاصفر بعد الضوء الاحمر .  
ج . الانطلاق بمركبته عند ظهور الضوء الاخضر وفق الاتجاه الذي تحدده الاشارة الضوئية .  
د . السير بمركبته بحذر وانتباه في المواقع التي تكون فيها الاشارة الضوئية صفراء متقطعة مع التقيد بالاتجاه الذي تحدده .

المادة ١٨ - اذا كان تقاطع الطرق غير منظم بواسطة شرطي مرور أو بإشارة ضوئية فعلى سائقي المركبات التقيد بالاولويات بالمرور كما يلي :

- ١ . أن يعطي السائق الاولوية للمركبة القادمة على التقاطع من يمينه وذلك في حالة تساوي الاولوية بالنسبة لسينوي الطرق وعدم وجود شواخص تحدد الاولويات .  
ب . أن يعطي السائق الاولوية للمركبة القادمة من طريق رئيسي على التقاطع اذا كان قادميا بمركبته من طريق فرعي .

ج . أن يعطي السائق الاولوية لسيارات الموكب الرسمية ومركبات اطفاء الحريق والاسعاف والانقاذ وشرطة النجدة اثناء سيرها بالواجب واستخدامها للاشارات أو المنبهات الدالة على ذلك لتادية خدمة عاجلة . يتخطاها أو يقابلها .

د . تكون الاولوية للمركبات الموجودة داخل الدوار وعلى سائق المركبة خارجه انتظار المركبات التي تسير عليه والدخول اليه عند خلوه من المركبات حتى يدخل الطريق الاول المنجهة الى الدوار من يسار سائق المركبة المنتظرة .

هـ . اذا كانت المركبتان المتقابلتان على التقاطع تقع كل منهما على يسار الاخرى وكانت احدهما تشير الى انها ستنتجه الى يسارها ، فتعطى الاولوية للمركبة الاخرى التي مستسر باتجاه مستقيم أو تشير الى انها ستتحول الى يمينها .

و . تكون الاولوية للطائرات والمركبات التي تسير على خطوط حديدية في حالة تقاطعها مع الطريق .

ز . أن يعطي سائق المركبة الاولوية لمرور الطلبة عند دخولهم مدارسهم أو خروجهم منها وللشاة عند اجتيازهم المسارات المخصصة لهم واثناء عبورهم للطريق .

ح . أن يعطي سائق المركبة اولوية المرور لفرق الجند والكشافة والرياضة والطلبة وموكب الموتى والمسرات المنظمة المصح بها .

المادة ١٩ - على سائقي المركبات الخارجة من الطرق الفرعية أو الحقول أو الساحات الخاصة أو المرائب ( الكراجات ) أو محطات الوقود والمركبات التي ترجع الى الخلف أو المنعطة بشكل نصف دائري بما في ذلك حالة التحول من اتجاه الى آخر في الطرق المنفصلة بالاتجاهات أن تتوقف وتتأكد من خلو الطريق قبل الدخول اليها .

المادة ٢٠ - على السائق أن لا يتجاوز بمركبته السرعة القصوى وأن لا يسير دون الحد الأدنى للسرعة المقررة للطريق ويستثنى من ذلك مركبات الطوارئ الخاصة ( بالشرطة ، الاسعاف ، الاطفاء ، الانقاذ ) وذلك اثناء قيامها باداء خدمة عاجلة كما يستثنى السائق الذي ينقل بمركبته جريحا ، أو مريضا في حالة خطرة .

المادة ٢١ - على السائق التقيد بما يلي :

- ١ . أن يبقى مسيطرا على مركبته ويلائم سرعتها مع الظروف المحيطة به بما في ذلك وضع الطريق وحالة المركبة وحولتها والاحوال الجوية وحركة المرور .  
ب . أن يخفف من سرعة مركبته عند مرورها في المناطق المأهولة أو عندما تكون الرؤية غامضة واضحة ولدى الاقتراب من المدارس أو معابر المشاة وكذلك عند المنعطفات أو المنحدرات أو تقاطع الطرق أو عند الاقتراب من الحيوانات العابرة للطريق أو ملاقاتها أو تخطيها .  
ج . أن يترك مسافة امان كافية بينه وبين المركبة التي تسير امامه تعادل طول مركبته مضاعف اليه متر واحد لكل ١٠ كم في الساعمة من سرعة مركبته .  
د . أن لا يسير ببطل غير عادي دون مبرر بصورة تعيق حركة السير الطبيعي لباقي المركبات .  
هـ . أن لا يستعمل المكابح في مركبته بصورة مفاجئة لتخفيف سرعتها أو إيقافها اذا لم تكن هنالك اسباب موجبة لذلك لتطلبها الامان في السير .  
و . أن ينبه من رغبته في تهدئة سرعة مركبته قبل البدء بذلك وقبل وقت كاف وذلك باعطاء الاشارة اللازمة .

المادة ٢٢ - ١ . لا يجوز استعمال جهاز التنبيه الصوتي ( الزامور ) في المركبة ضمن المناطق المأهولة الا عند الضرورة وبصورة خفيفة متقطعة .

ب . يحظر تركيب واستعمال اجهزة التنبيه المزعجة أو متعددة الاصوات أو غير المألوفة أو الخاصة بمركبات الطوارئ أو المخالفة للوائح التي يقرها الوزير كما لا يجوز تركيب أو استعمال أي نوع من الاجهزة التي تخرج صوتا على ماسورة البخار أو الهواء أو على العادم في المركبة .

كل من أشعل

المادة ٢٤ — يحظر على السائق استعمال جهاز التنبيه الصوتي في الحالات التالية :

- المادة ٢٥ - لا يجوز سوق مركبة على الطريق اذا كانت تحدث ضجيجا مزعجا او تنفث دخانا كثيفا بسبب خلل فني فيها .

١ . القاء او ترك اى مواد على الطريق كالحجارة والنفايات .

- المادة ٢٧ - يحظر سوق أي مركبة على الطريق بصورة تطلق ضرراً به أو بمستعملية سواء اكان ذلك ناتجاً عن خلل بالمركبة أو بسبب حولتها كما لا يجوز سير المركبات على الطرق المسفلنة ما لم تكن عجلاتها أو ما يتصل بها في حالة تضمن عدم إلحاق الضرر بالطريق وإذا كانت عجلاتها من الجنائز أو ما يماثلها فيجب ان تنقل محمولة على غير هـ .

المادة ٢٩ - على سائق المركبة المحملة بمواد كالرمل أو الحصى أو الحجارة أو التراب وغيرها من المواد المتناثرة أن يتأكد من صلاحية صندوقها وتركيب غطاءهحكم عليها بحول دون تطاير أو تناثر أو تساقط حمولتها .

المادة ٢١ - على السائق الراغب في توقيف مركبته أن يقوم بذلك بصورة تدريجية مع إعطاء الإشارة الدالة على رغبته تلك وأن يبدأ بالاتراف بها إلى الجانب المسموح به من الطرق ، ، ويحذر لا يحدث أي مضايقة لحركة السير على الطريق .

١٠ . يمكن عبور المشاة والأرصفة والممرات المخصصة للدراجات ومقاطع السكك الحديدية .

- ب . الخطوط الحديدية أو بجوارها اذا كانت تعيق سير القطارات .  
ج . الممرات العلوية أو في الأنفاق أو على الجسور الا اذا خصصت امكانا للوقوف والتوقف تحتها .  
د . على بعد لا يقل عن خمسين مترا من منطقت الطريق أو قننه او تتقاطع الطريق بها في ذلك طول  
الركبة .

- ط . في الأماكن التي يربطها الطريق .
- ز . بالقرب من مواقف الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة وسيارات الركوب الصغيرة العمومية وعربات الخطوط الحديدية وذلك في حدود المسافة التي تمكن هذه المركبات من الدخول الى مواقفها والخروج منها .
- ح . امام مداخل ومخارج مرائب «كراجات» السيارات او محطات الوقود او المستشفيات او مراكز الاسعاف او الاطباء او الشرطة او المناطق العسكرية او اماكن العبادة أو الحدائق العامة أو المدارس .
- ط . في الأماكن التي يعيق توقف المركبة فيها تحرك مركبة أخرى متوقفة .
- ى . في المواقف المخصصة لفئات معينة من المركبات .
- ك . في الأماكن الممنوع الوقوف او التوقف فيها بقرارات تنظيمية .
- ل . على مسار الطريق بجحاذة مركبة أخرى متوقفة « الوقوف المزدوج » .

المادة ٣٤ - يكون وقوف أو توقف المركبات في الطرق الرئيسية وفي المناطق غير المأهولة خارج مسار طريق المركبات وعلى السائق في حالة اضطرار ما يهلك مركبته على هذه الطريق أن يستخدم إشارة تحذيرية لغیر من السواقین بحيث تكون مرئية من مسافة لا تقل عن مائة وخمسين مترا عندما يكون الوقت ليلا أو في مكان ممنوع الوقوف فيه .

المادة ٣٥ - على السائق ان لا يترك مركبته دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع اي حادث او استخدام مركبته بطريقة غير مشروعة .

المادة ٣٦ - لا يجوز للسائق ان يفتح باب المركبة او يسمح لركابها بفتح ابوابها او تركها مفتوحة او ينزل منها قبل  
التأكد من ان ذلك لا يعرض مستعملي الطريق لأي خطر .

المادة ٣٧ - لا يجوز لسائقي السيارات العمومية انزال الركاب من الباب الايسر .

المادة ٣٧ - لا يجوز لسائقي السيارات العمومية ازالة الركبتين من اسياب الطريق وتغزر تحريك

المادة ٣٨ - اذا توقفت مركبة بسبب حادث او سقطت حمولتها او جزء من حمولتها على الطريق وتغزر تحريك

المركبة او رفع حمولتها فعلى السائق ان يتخذ التدابير اللازمة لتأمين حركة وسلامة السير .

المركبة أو رفع حمولتها معنى المادة ٣٩ - لا يجوز توقيف أي مركبة على مسافة تتجاوز مترا واحدا عن حافة الرصيف .

المادة ٣٩ — لا يجوز توقيف أي مركبة على مسألة تجاوزتها، وإذا كان  
 المادة ٤٠ — ١. يمنع وقوف سيارات الشحن في الطرق داخل حدود المجالس البلدية والقروية ما بين شروق  
 الشمس وغروبها على أنه يجوز وقوف سيارات الشحن التي لا تزيد حولتها على خمسة أطنان  
 في تلك الطرق وفقا للشروط التالية ،  
 في تلك الطرق وفيما للشروط التالية ،

- ب . في تلك الطرق ومقا للشرط التالية .  
 ١ . ان يكون وقوفها للمتحيل والتفرغ في الامكان المسموح بها .  
 ٢ . ان لا يكون وقوفها معطلا لحركة السير .  
 ب . ينظم وقوف ونور سيارات الشحن وبساتر المركبات ضمن حدود الجالس البلدية والقروية في الحالات الاخرى غير المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك وقوفها ومرورها لايلا بموجب تعليمات تصدرها لجنة السير الفرعية المختصة .  
 المادة ١٠ : يتبنت على اصحابها نفلها الى

المادة ٢١ - يمنع ترك المركبات غير الصالحة او المتعطلة من العمل على الطرق ويترتب على اصحابها نقلها الى مورورها لئلا يوجب تعليقات تصدرا لجنه السير العربى



المادة ٢ - يمنع وقوف المركبات الزراعية والانشائية على الشوارع الرئيسية داخل حدود المجالس البلدية لاي سبب من الاسباب .

المادة ٣ - لا يسمح بوقوف سيارات الاجرة المائدة لمكاتب سيارات الركوب العمومية «التاكسي» والسفريات الخارجية والمكاتب السياحية ومكاتب نقل البضاعة الا في الحدود التي تسمح بها لجان السير الفرعية المختصة ووفق الشروط التي تضعها .

المادة ٤ - تكون اشارات شرطي المرور اليدوية لتنظيم حركة المركبات على النحو التالي :

- لغايات إيقاف حركة المرور القادمة من الامام تكون الإشارة برفع أحد الذراعين الى الاعلى والكف مفتوحا بالاتجاه المراد إيقاف حركة المرور القادمة منه .
- لغايات إيقاف حركة المرور من جميع الاتجاهات تكون الإشارة بيد الذراعين على مستوى الكتفين مع فتح كفي اليدين وذلك لاعادتنظيم حركة المرور .
- لغايات تبرير حركة السير تكون الإشارة بالذراع نحو المركبة المراد تحريكها ثم حنسي الذراع نفسه بالاتجاه المسموح به لتلك المركبة بالتحرك .

المادة ٥ - لا يجوز لاي سائق ان يتحرك بمركبته اويوقفها او يغير اتجاهها او يحولها من مسرب الى اخر دون استعمال الإشارة الضوئية التي تحدد الاتجاه الذي سيسلكه على ان تعطى الإشارة قبيل المباشرة بالحركة بوقت يضمن سلامته وسلامة الآخرين .

المادة ٦ - تكون إشارة السائق الضوئية في المركبة على النحو التالي :

- باستعمال الإشارة الضوئية اليمنى في المركبة في حالة رغبته التحول الى اليمين او الوقوف على يمين الطريق .
- باستعمال الإشارة الضوئية اليسرى في المركبة في حالة رغبته التحول الى اليسار .
- باستعمال إشارة الضوء البنفسجي واليسرى معا في المركبة او باستعمال اشارة المكابح في حالة رغبته تهدئة سرعة مركبته .

المادة ٧ - يجوز للسائق استعمال الضوء المنخفض والمرتفع بشكل غير مبهر وللحظاظ متقلعة لتنبيه السائق الذي يسير امامه بأنه يرغب التجاوز عنه .

المادة ٨ - يجوز لسائق المركبة الذي يشعر سائق المركبة التي تسير خلفه برغبته في التجاوز عنه استعمال الإشارة الضوئية اليسرى لمركبته ليشير له بأنه لا يمكنه التجاوز واستعمال الإشارة الضوئية اليمنى ليشير له بأنه يستطيع التجاوز بدون صعوبات .

المادة ٩ - على السائق الالتزام اثناء قيادة مركبته بما يلي :

- التقيد بأشارة رجال السير والشرطة او من يقوم مقامهم والاستجابة لاشارات الطرق والالتزام بها .
- توفير اوضاع مركبته وفقا للقانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .
- حمل الوثائق والاوراق الثبوتية المتعلقة بمركبته بها في ذلك رخصة السوق الخاصة به وابرازها عند الطلب .
- التوقف من السير اذا سببت مركبته صاعدا وانفاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل حركة السير بها في ذلك ازالة المركبة والمواثيق الاخرى من الطريق وتأمين الاسعاف للنصابين والابلاغ من الحاجب لاقرب مركز شرطة .
- الاهتمام بنظافة مركبته ومظهرها العام باستمرار .
- الالتزام بخطوط السير المحددة لمركبته والتقيد بالاجور المقررة والحوالات والاوزان والابعاد القانونية .

ز - اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لتأمين المركبة عند إيقافها بها ضمن السلامة لنفسه وللآخرين .

- عدم استعمال المصابيح ذات الضوء العالي في مواجهة السيارات المقابلة ومهما كانت الاسباب والامتناع عن استعمالها ضمن المناطق المنارة سواء كانت الطريق ماهولة او غير ماهولة .
- استخدام العاكسات والمصابيح الجانبية في المركبة اذا اضطر للوقوف ليلا على الطريق .
- تقادي كل ما من شأنه ان يشكل خطرا او عائقا لحركة السير او يلحق ضررا بالاشخاص او الممتلكات العامة او الخاصة او بايجاد عوائق مبهمة كان نوعها اثناء السير او الوقوف .
- عدم سوق المركبة وهو في حالة الاجهاد او المرض او النعاس .
- عدم وضع اي زخارف او صور او الوان او كتابات في داخل المركبة او خارجها مهما كان نوعها او شكلها تخالف الشروط الواجب توفرها في المركبة .
- عدم القاء النفايات او اي مواد اخرى من داخل المركبة على الطريق او في السجلات .
- عدم السماح بالركوب لاي شخص في المركبة الا في الاماكن والمقاعد المخصصة لذلك وعدم تحميل البضائع او الحيوانات في المركبات المخصصة لنقل الركاب بالاجرة .
- على السائق استخدام المصابيح الخاصة بالمصابيح في المركبة لدى مرورها بمناطق الضباب او في حالة تدني مدى الرؤية وعدم استخدامها في الاماكن الاخرى .
- على سائق سيارة الركوب العمومية ان يكون حسن الهنء والمظهر ومعالجة الركاب باندب واحترام وتقديم المساعدة لاي منهم عند الحاجة وتنفيذ السيارة بعد انتهاء كل رحلة وتسليم ما يجده فيها من اشياء تخص الغير لاقرب مركز شرطة .
- على سائق او راكب الدراجة الآلية استخدام الخوذة الواقية للصدمة وفقا للشروط المحددة .

### الحسين بن طلال

١٩٨٣/٦/٢٦

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار	وزير المالية	وزير الاملا	رئيس الوزراء وزير الدفاع مقر يدران
معن ابو نوار	سالم مساعده	عفان ابو عوده	
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير العدل
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين	احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل	وزير الخارجية	وزير التعليم والتربية	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
المهندس علي السحيمات	مروان القاسم	الدكتور سعيد القل	كامل الشريف
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة	وزير الصحة	الدكتور زهير ملحس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
الدكتور جواد الثاني	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	المهندس فوني المصري	حكيت السكاكت
وزير الداخلية	حسن المومني		وزير الصناعة والتجارة ووزير التكوين بالوكالة
احمد عبيدات			وليد عصفور

كل من اطلع



## تعليمات رقم (٧) لسنة ١٩٨٢

## تعليمات الدوام والامتحانات والمعلم للمدارس وكليات المجتمع

صادرة بمقتضى المادتين «١١٦، ١١٧» من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

## الفصل الاول - المدارس

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات « تعليمات الدوام والامتحانات والمعلم للمدارس وكليات المجتمع لسنة ١٩٨٢ » ويعمل بها اعتباراً من تاريخ صدورها .

المادة الثانية : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٢ / ١٩٨٤ ، صباح يوم السبت ١٩٨٣-٩-٣ ، لتوزيع الحصص واعداد برامج توزيع الدروس الاسبوعية ، وترتيب استقبال الطلبة ، وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة الثالثة : تبدأ امتحانات الاكمال عن العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣ ، صباح يوم الاثنين ١٩٨٣-٩-٥ لكافة الطلبة باستثناء طلبة الصف الاول الثانوي الصناعي الذين تبدأ امتحاناتهم صباح يوم السبت ١٩٨٣-٧-١٦ .

المادة الرابعة : يبدأ دوام الطلبة لدفع التبرعات المدرسية ، وتسلم الكتب ، وتسجيل المنقولين منهم ، وتعريفهم بمرافق المدرسة ، وما يهمهم من تعليمات اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٣-٩-٦ .

المادة الخامسة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ١٩٨٣-٩-١٠ .

المادة السادسة : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الاول في الفترة من يوم السبت ١٩٨٣-١١-٥ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٣-١١-١٠ .

المادة السابعة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول في الفترة من يوم السبت ١٩٨٣-١٢-٣١ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-١-٥ ، بالنسبة لطلبة الصف الثالث الثانوي فقط ، مع مراعاة تخصيص يوم الاحد ١٩٨٤-١-١ ، لامتحان مبحث التربية الاسلامية ، وفي الفترة من يوم السبت ١٩٨٤-١-٧ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-١-١٢ ، بالنسبة لطلبة الصفوف الاخرى .

المادة الثامنة : تبدأ عطلة نهاية الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ١٩٨٤-١-١٤ ، وتنتهي مساء يوم الخميس ١٩٨٤-٢-٢ .

المادة التاسعة : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ١٩٨٤-٢-٤ .

المادة العاشرة : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من يوم السبت ١٩٨٤-٣-٣١ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-٤-٥ .

المادة الحادية : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني في الفترة من يوم السبت ١٩٨٤-٦-٢ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-٦-٧ ، بالنسبة لطلبة الصف الثالث الثانوي فقط ، وفي الفترة من يوم السبت ١٩٨٤-٦-٩ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-٦-١٤ ، بالنسبة لطلبة الصفوف الاخرى .

المادة الثانية : تحدد المدارس الثانوية المهنية مواعيد بدء الامتحانات العملية فيها حسب ظروف كل مدرسة مشفراً . بحيث تكون في الاسبوع الذي يسبق امتحانات نهاية الفصل الدراسي .

المادة الثالثة : يوضع ترتيب خاص لطلبة الصفوف الابتدائية الثلاثة الاولى ضمن مواصلة دراستهم خلال فترة الامتحانات والانتظار دراساتهم كالمعتاد في كلاً من الفصلين .

المادة الرابعة : تبدأ العطلة الصيفية للطلبة صباح يوم السبت ١٩٨٤-٦-١٦ ، ويستمر دوام الهيئات التدريسية حتى يتم اعداد النتائج والشهادات المدرسية .

المادة الخامسة : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ، صباح يوم السبت ١٩٨٤-٩-٣ ، لتوزيع الحصص واعداد برامج الدروس الاسبوعية ، وترتيب استقبال الطلبة ، وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة السادسة : تبدأ امتحانات الاكمال عن العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣ ، صباح يوم الاثنين ١٩٨٤-٩-٣ ، لكافة الطلبة باستثناء طلبة الصف الاول الثانوي الصناعي الذين تبدأ امتحاناتهم صباح يوم الاثنين ١٩٨٤-٧-١٦ .

المادة السابعة : يبدأ دوام الطلبة لدفع التبرعات المدرسية ، وتسلم الكتب ، وتسجيل المنقولين منهم ، وتعريفهم بمرافق المدرسة ، وما يهمهم من تعليمات اعتباراً من صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٤-٩-٦ .

المادة الثامنة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للسنة الدراسية ١٩٨٥/١٩٨٤ ، صباح يوم ١٩٨٤-٩-١٠ .

## الفصل الثاني - كليات المجتمع

المادة التاسعة : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ ، صباح يوم السبت ١٩٨٣-٩-١٠ ، عشرة

المادة العشرون : تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم السبت ١٩٨٣-٩-٣ ، ومساء يوم الخميس ١٩٨٣-٩-١٥ ، لطلبة السنة الثانية في جميع التخصصات لممارسة التدريب العملي في المؤسسات ذات العلاقة بتخصصاتهم

المادة الحادية : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ١٩٨٣-٩-٢٤ ، والعشرون

المادة الثانية : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الاول في الفترة من يوم السبت ١٩٨٣-١١-١٩ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٣-١١-٢٤

المادة الثالثة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول في الفترة من يوم السبت ١٩٨٤-١-٧ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-١-١٢

المادة الرابعة : تبدأ عطلة الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ١٩٨٤-١-١٤ ، وتنتهي مساء يوم الخميس ١٩٨٤-٢-٢

المادة الخامسة : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ١٩٨٤-٢-٤ ، والعشرون

المادة السادسة : يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من يوم الاحد ١٩٨٤-٤-١ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-٤-٥

المادة السابعة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني في الفترة من يوم السبت ١٩٨٤-٥-٢٦ ، وإلى يوم الخميس ١٩٨٤-٥-٣١

المادة الثامنة : ينتهي دوام الطلبة مساء يوم الخميس ١٩٨٤-٥-٣١ ، وينتهي دوام الهيئات التدريسية مساء يوم الخميس ١٩٨٤-٦-٧ .

المادة التاسعة : يبدأ الطلبة في الفصل الدراسي الصيفي صباح يوم الأحد ١-٧-١٩٨٤ .  
والعشرون

المادة الثلاثون : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الصيفي في الفترة من يوم السبت ٢٥-٨-١٩٨٤  
والى يوم الخميس ٣٠-٨-١٩٨٤ .

المادة الحادية : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ، صباح يوم السبت  
والثلاثون ٨-٩-١٩٨٤ .

المادة الثانية : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الأول للسنة الدراسية ١٩٨٤/١٩٨٥ ، صباح يوم السبت  
والثلاثون ١٥-٩-١٩٨٤ .

### الفصل الثالث - الأعياد

المادة الثالثة : تعطى المدارس وكلية المجتمع في الأعياد والمناسبات التالية : -  
والثلاثون

- |   |                           |
|---|---------------------------|
| ١ . عيد الأضحى المبارك                    | ٩ ذى الحجة وليلة ستة أيام |
| ٢ . عيد رأس السنة الهجرية                 | ١ محرم                    |
| ٣ . عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم   | ١٤ تشرين الثاني           |
| ٤ . عيد المولد النبوي الشريف              | ١٢ ربيع أول               |
| ٥ . عيد المعراج النبوي الشريف             | ٢٧ رجب                    |
| ٦ . عيد العمال                            | ١ أيار                    |
| ٧ . عيد النهضة العربية                    | ٩ شعبان                   |
| ٨ . عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية | ٢٥ أيار                   |
| ويوم الجيش                                |                           |
| ٩ . عيد الفطر السعيد                      | ٢٩ رمضان وليلة خمسة أيام  |
| ١٠ . عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم   | ١١ آب                     |

المادة الرابعة : وبالإضافة الى ما سبق تعطى المدارس الخاصة بما يتفق ونص المادة ٧٢ من قانون التربية  
والثلاثون والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ .

المادة الخامسة : للموظفين والطلبة المسيحيين أن يعطوا يوماً واحداً في كل من أعيادهم الدينية التالية :  
والثلاثون

- ١ . رأس السنة الميلادية
- ٢ . أحد الشعانين
- ٣ . أحد اثنين عيد الفصح

المادة السادسة : تعطى تعليمات الدوام والامتحانات والعطل المدرسية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ . وتعليمات  
والثلاثون الدوام والعطل ومواعيد الامتحانات في كلية المجتمع رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ .

### قرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ٢٨/٤/١٩٨٢ رقم س١/٣٩٨٤ اجتمع الديوان الخاص  
بتفسير القوانين لاجل تفسير أحكام قانون السياحة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ وأحكام قانون رخص المهن لمدينة عمان  
رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما اذا كانت أحكام قانون السياحة هي الواجبة التطبيق على ترخيص المكاتب  
السياحية فتكون سلطة السياحة هي المختصة باصدار الترخيص واستيفاء الرسم عنه ام ان أحكام قانون رخص  
المهن المشار اليه هي الواجبة التطبيق على ترخيص هذه المكاتب فيكون امين العاصمة هو المختص بمنع هذه  
الرخصة بعد تأدية الرسوم الى الامانة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير السياحة والآثار / رئيس مجلس ادارة سلطة السياحة الموجه لرئيس الوزراء  
بتاريخ ١٨-٤-١٩٨٢ بمذكرة المستشار القانوني لجمعية وكلاء السياحة المقدمة لجمعية وكلاء السياحة والسفر  
الاردنية بتاريخ ١٢-٤-١٩٨٢ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ . ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون السياحة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ اعتبرت مكاتب وشركات  
السياحة داخلة في مفهوم الصناعات السياحية .

٢ . ان الفقرة الثانية من المادة السادسة منه انطقت بمجلس ادارة سلطة السياحة صلاحية ترخيص  
الصناعات السياحية بعد تأدية الرسوم الى السلطة وفق نظام مكاتب السياحة والسفر رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦  
الذي ما زال نافذ المفعول عملاً بالمادة ١٥ المعدلة من قانون السياحة المطلوب تفسيره .

٣ . ان المادة الثالثة من قانون رخص المهن لمدينة عمان رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ لا تجوز لاي شخص أن يتعامل  
اية مهنة من المهن المعروفة في المادة الثانية من هذا القانون في مدينة عمان ما لم يحصل على رخصة بذلك  
ويدفع الرسم المستحق عليها بقضى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون ومن ضمن هذه المهن مكاتب السياحة  
والسفر .

٤ . ان الفقرة «أ» من المادة السادسة منه اوجبت تقديم طلب الحصول على الرخصة الى امين العاصمة وانطقت  
بالامين صلاحية اصدار القرار بالموافقة على الطلب اذا كان مستوفياً للشروط القانونية .

ومن هذه النصوص يتضح ان هناك تعارفاً بين أحكام قانون السياحة وقانون رخص المهن المشار اليه فيها  
يختص بالترخيص لمكاتب السياحة ، فبينما نص قانون السياحة على أن مجلس ادارة السياحة هو المختص  
بالترخيص لهذه المكاتب مقابل رسم معين فان قانون رخص المهن المذكورة انط صلاحية منح الترخيص لامين العاصمة  
بعد تأدية الرسوم .

وحيث ان قانون السياحة هو قانون تشعير احكامه بالصناعات السياحية ومنها مكاتب السفر بينما قانون  
رخص المهن هو قانون تشعير احكامه على مختلف المهن ومنها الصناعات السياحية وحيث انه من المبادئ القانونية  
المسلم بها ان القواعد القانونية العامة لا تلغى القواعد الخاصة او تعدلها الا بالنص الصريح .

فان مجرد وجود تعارض بين قاعدة الترخيص لمكاتب السياحة المنصوص عليها في قانون رخص المهن في مدينة عمان  
رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ والقاعدة المنصوص عليها في قانون السياحة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ لا يترتب على إلغاء الحكم  
الخاص الوارد في قانون السياحة . وقد سبق لهذا الديوان ان اصدر بتاريخ ٦-٤-١٩٨٣ قراراً برقم ١٤  
لسنة ١٩٧٣ مقرر فيه احكام قانون السياحة المذكور تنافوا احكام قانون رخص المهن رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على هذا  
الوجه .

وحيث ان قانون رخص المهن لمدينة عمان رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ لا تخلف احكامه عن الاحكام الواردة في قانون  
رخص المهن رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فيما يختص بترخيص الصناعات السياحية .

فان ما ينبغي على ذلك ان احكام قانون السياحة المشار اليه هي الواجبة التطبيق على ترخيص المكاتب السياحية  
بحيث يكون مجلس ادارة سلطة السياحة هو المختص بالترخيص لهذه المكاتب مقابل الرسم القانوني ولا علاقة  
لامين العاصمة بهذا الترخيص .

كل من الشغل